

Distr.
GENERAL

TCDC/11/3
12 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية



الدورة الحادية عشرة
نيويورك، ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في تقريري مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موجز

تقديم هذه الوثيقة عملاً بالفقرة ١١ من المقرر ١/١٠ باءً وال الفقرتين ٣ و ٦ من المقرر ٢/١٠ للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية:

- (أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات المتبعة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون فيما بين البلدان النامية (الفقرة ٣ من المقرر ٢/١٠):
- (ب) الترتيبات التنظيمية الداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مثل الترتيبات الإدارية والقانونية والإعلامية والمالية (الفقرة ١١ من المقرر ١/١٠ باءً، والفقرة ٦ من المقرر ٢/١٠).

**أولاً - تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باستعراض السياسات
وإجراءات المتابعة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعاون
التقني فيما بين البلدان النامية**

١ - طلبت اللجنة الرفيعة المستوى في مقررها ٢٠١٠ إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يجري مشاورات بشأن المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين بلدان النامية مع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وأوضعا في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن يقدم توصيات بشأن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل إجراء المزيد من البحث فيها واعتمادها، وذلك بغية أن تقدم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، في إطار استعراض السياسة العامة الثلاثي السنوات لأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتم اتخاذ إجراءات المذكورة آنفا كما تم توزيع المبادئ التوجيهية المنقحة على وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي جرى حثها على ضمان تنفيذها الفعال. ويتضمن البيان أدناه ملخصا للتنفيذات وحالة تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية المنقحة.

٢ - إن المبادئ التوجيهية المنقحة هي في المقام الأول تأكيد للنص السابق الذي أقرته لجنة التنسيق الإدارية والجاري تطبيقه على أساس تجربة منذ عام ١٩٩٣. بيد أنه أدخلت عليه بعض التعديلات لجعل المبادئ التوجيهية أكثر اتساقا مع الاتجاه الاستراتيجي للاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومجال تركيزها والتي أعدت بناء على طلب الجمعية العامة في عام ١٩٩٤، ولتشمل الآراء التي أعربت عنها مختلف مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. ومصدر التنفيذات الأخرى هو التوجيهات ذات الصلة بالسياسة العامة المنبثقة عن المقررات والقرارات التي اتخذتها مؤخرا كل من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ - ونظرا للتغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي في السنوات الأخيرة، لا سيما الانتقال إلى نظام تجاري أكثر تحررا، مما أدى إلى عولمة الأسواق وهياكل الإنتاج، بات من المؤكد أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال فعالا بوصفه أداة تمكين البلدان النامية من المشاركة مشاركة كاملة في النظام الاقتصادي الذي أخذ في الظهور حديثا. وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية المتغيرة، تتيح المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إطارا معزوا لتوسيع نطاق التعاون بين الجنوب والجنوب.

٤ - والهدف العام من المبادئ التوجيهية المنقحة هو ادماج نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

وتستلزم العناصر الرئيسية في هذا الإطار المعدل قيام مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة باتخاذ عدد من التدابير تؤدي معا إلى تيسير استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها مسألة ذات أهمية كبرى في تصميم وصياغة وتنفيذ وتقدير البرامج والمشاريع التي تدعمها أو تنفذها. ويشمل هذا الهدف عناصر رئيسية كثيرة. أولا، ينبغي أن يكون هناك تركيز على المبادرات الاستراتيجية - المسائل ذات الأولوية القصوى - التي يحتمل أن يترتب عليها تأثير إنسانى كبير في عدد كبير من البلدان النامية. وثانيا، يجب اتباع سياسة على مستوى المنظومة بهدف تشجيع تكامل تنفيذى أوثق بين التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بهدف ضمان استخدام التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية كأداة استراتيجية في خدمة مخططات أوسع نطاقا فيما بين البلدان النامية. وثالثا، ينبغي استخدام البلدان النامية "المحورية" كمحفزات في تعزيز التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية داخل مناطق معينة وكذلك فيما بين المناطق. ورابعا، يجب إقامة صلات بين البرامج والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بهدف تشجيع التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية . وخامسا، ينبغي لجميع الأطراف في الجهد الإنمائى أن تشجع على تبني أنماط تمويل ابتكارية مثل ترتيبات التعاون الثلاثي لدعم أنشطة التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. وسادسا، فإن توسيع نطاق الجهود من أجل إنشاء نظم معلومات ومصارف بيانات بشأن التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية ونشر تلك البيانات عمل حاسم في توسيع نطاق التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. وسابعا، يجب الاضطلاع بأنشطة تدريبية مكثفة أكثر من أجل زيادة إذكاء الوعي بالمراعاة النسبية للتعاون التقنى فيما بين البلدان النامية وفهمها. وأخيرا، من الضروري تعزيز مراكز الاتصال التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٥ - وكان رد فعل مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة على المبادئ التوجيهية المنقحة ايجابيا عموما. وهناك اتفاق عام في تقاريرها عن أنشطة التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية التي تم الاضطلاع بها خلال فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٩ على أن المبادئ التوجيهية المنقحة تتيح إطارا جيدا لتعزيز عناصر التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشروعها.

٦ - وكما ورد في تقارير وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حقق التكامل التنفيذي بين التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية خطوات كبيرة في جميع المجالات الإنمائية تقريبا، بما فيها الأغذية والزراعة، والصحة، ومراعاة نوع الجنس في التنمية، والتعليم، والتجارة، والاستثمار والبحوث الصناعية. وتساعد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة البلدان النامية على وضع سياسات وطنية بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية، كما أنها تلقت مساهمات كبيرة من عدد من البلدان النامية لدعم أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية.

٧ - ويبدو أن المبادئ التوجيهية المنقحة أدت إلى التسلیم على نطاق واسع بأن الاستفادة الكاملة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تتوقف إلى حد كبير على إذکاء الوعي بمزاياه ومنافعه بالإضافة إلى زيادة التعرف على الآليات والإجراءات التنفيذية التي ينطوي عليها. وما فتئت مؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تنفذ أنشطة من قبيل توجيه الموظفين وتنظيم الدورات الإعلامية لتعزيز القدرة الداخلية على تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ودعمه فضلاً عن مساعدة مؤسسات البلدان النامية على تحسين قدراتها في هذا المجال. ولنشرورات الوكالات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية دور أساسي في توعية الموظفين والشركاء المتعاونين بالأنشطة الجارية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالاتجاهات والفرص الجديدة فضلاً عن نشر الدروس المستفادة من التجارب البارزة ودراسات الحالات التي يمكن تكرارها.

٨ - وهناك توافق عام في الآراء ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعربت عنه المكاتب الإقليمية المعنية على أن المبادئ التوجيهية حفّزت التعبّيل باستخدام نمط التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وكان تعين "البلدان المحورية" فعال بوجه خاص في نشر "أفضل الممارسات" فيما بين البلدان النامية؛ وأزادت كذلك شراكات القطاع الخاص نتيجة للأهمية التي أوليت لتعزيز التكامل التنفيذي بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

ثانيا - الترتيبات التنظيمية والداعمة للتعاون التقني
فيما بين البلدان النامية، مثل الترتيبات الإدارية
والقانونية والإعلامية والمالية

٩ - طلبت اللجنة الرفيعة المستوى في الفقرة ١١ من مقررها ١/١٠ باء إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان الاحتفاظ بهوية مستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقررت القيام، بصورة دورية، باستعراض تأثير وأداء الوحدة الخاصة في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورصده وتنسيقه على نطاق المنظومة. وفي الفقرة ٦ من المقرر ٢/١٠، طلبت اللجنة الرفيعة المستوى إلى مدير ي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمهام المستددة إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومسؤولياتها المتزايدة، أن يكفل تزويدها بالعدد الكافي من الموظفين لتمكنها من النهوض بمسؤولياتها بفعالية.

١٠ - وعملت الوحدة الخاصة، خلال فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨ بعنصر موظفيها المدرج في الميزانية والمكون من سبع وظائف من الفئة الفنية وتسعة وظائف من فئة الخدمات العامة. وتوسعت الوحدة الخاصة في العمل ضمن إطار استراتيجية الاتجاهات الجديدة، نهجاً أكثر تركيزاً، بالتشديد على الشراكات الأطول أجلاً مع كيانات مثل مركز الجنوب وأكاديمية العالم الثالث للعلوم. وواصلت تنفيذ مبادرات ترمي إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات كوسيلة لتعزيز توسيع نطاق استخدام نمط التعاون التقني فيما بين البلدان

النامية والتعجيل بالتنفيذ الفعال أكثر لجهود التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة. ومن المسائل الهامة بوجه خاص إعادة تزويد نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المصمم حالياً بوصفه شبكة المعلومات من أجل التنمية، إعادة تزويده بالوسائل اللازمة لتسهيل زيادة الوصول إلى الخبرات والمهارات والدرية العلمية المتوفرة في البلدان النامية.

١١ - وخصص المجلس التنفيذي في مقرره ٣/٩٥ نسبة ٥,٥ في المائة من موارد البرامج الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التعاون التقني فيما تبين البلدان النامية خلال الفترة البرنامجية الحالية (١٩٩٦-١٩٩٧). وكان أيضاً لدى الوحدة الخاصة مبلغاً قدره ١,٣ مليون دولار تقريباً محولاً من الدورة البرنامجية السابقة (١٩٩٤-١٩٩٥). بيد أنه تقرر في وقت لاحق بسبب حالة الموارد العامة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تغطي المخصصات المذكورة أعلاه الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وتمكن الوحدة الخاصة بفضل هذه الموارد من صياغة برنامج متميز بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٧. ويركز البرنامج على تعزيز قدرات البلدان النامية على تكثيف التعاون فيما بينها في المجالات الاستراتيجية من خلال تبادل المعرفة والربط شبكيًا بين مؤسسات الجنوب.

١٢ - وفضلاً عن ذلك، قدم الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية مبلغ ٨ ملايين دولار لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وقدمت جمهورية كوريا مبلغ ٣٠٠٠٠٠ دولار للصندوق الاستثماري التطوعي لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب؛ وقدمت حكومة أيرلندا مساهمة لتمويل مشروع تقدر بنحو ٤٠٠ دولار. وبلغت النفقات الفعلية خلال عام ١٩٩٧ ما قدره ١٩٩٧ ٤,٥٣ ملايين دولار؛ ويتوقع أن تتبع المستويات المتوقعة للإنفاق لعام ١٩٩٨ والسنوات اللاحقة من الدورة هذا الاتجاه في الإنفاق.

١٣ - ووجه انتباه اللجنة الرفيعة المستوى إلى هذه الحالة، وذلك للعلم.

الحواشى

(١) انظر E/1997/110

(٢) انظر TCDC/9/3

- - - - -